

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١/٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١/٨ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٨/١٥

تحريرا في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى الخاص لإتاحة قرض مالى بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مشروع مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المالى الخاص لإتاحة قرض مالى بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٩٧ (١٧ مايو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

بروتوكول مالى

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين فقد أعلن البيان الموقع بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ بواسطة وزير النقل والمواصلات المصرى ووزير التجارة الخارجية الفرنسى وقد انفتحت الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية على الترتيبات التالية :

مادة ١ - قررت كلا من الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية ضمان تنفيذ المرحلة الأولى لمترو أنفاق القاهرة بالتعاون مع رؤوس الأموال الخارجية التى تتضمن :

- إقامة معدات النفق الرئيسى تحت الأرض المتصل بخط حلوان .
- التنظيم والتطوير لخط حلوان .
- تقوية عربات النقل الخاصة بخط حلوان .

وضعت الحكومة الفرنسية فى هدفها تقديم تسهيلات ائتمانية لحكومة جمهورية مصر العربية فى حدود مبلغ ١٦٠ مليون فرنك مؤكداً بالقرار الذى اتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ بين رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية فرنسا وطبقا للشروط المدرجة فى البنود من ٢ - ٨ التالية المذكورة لاحقا . يضاف إلى هذا المبلغ قيمة ١٠٠ مليون فرنك التى خصصت فى البروتوكول المالى الموقع فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، والذي يجب أن يستخدم طبقا لنفس الشروط .

مادة ٢ - قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ١٦٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية لتنفيذ المشروعات التى يتم الاتفاق عليها بالتعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشروع مترو القاهرة .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

- قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٤٠ مليون فرنك .
- تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ١٢٠ مليون فرنك مضمونة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٣ - طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم التمويل للفقرة (٢) عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية والتسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من ناحية أخرى ..

مادة ٦ - طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائي لعقود المشروعات التي تمول في نطاق البروتوكول الحالي والمشار إليها في المادة الأولى بكتاب متبادل بين المستشار التجاري لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بجمهورية مصر العربية .

مادة ٧ - النقل والتأمين :

تحتسب قيمة العقود التي تعقد في نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار F.O.B. وعلى ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين الوارد في نطاق الاعتمادات الواردة في الفقرة (٢) أعلاه عن طريق القروض الحكومية أو التسهيلات المضمونة وذلك في حالة إتمام الشحن بواسطة سفينة ترفع العلم الفرنسي وفي حالة إتمام عقد التأمين بواسطة مؤسسة فرنسية .

مادة ٨ - طريق التطبيق :

يسرى البروتوكول الحالي بمجرد إخطار من الحكومتين الأخرى بإتمام الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

تم في باريس في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ من أصلين متطابقين باللغة الفرنسية .
عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة الجمهورية الفرنسية
على جمال الناظر ميشيل بييرو

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٧ بشأن الموافقة على بروتوكول المالي الخاص لإتاحة قرض مالي بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مشروع مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع في باريس بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٦ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول المالي الخاص لإتاحة قرض مالي بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مشروع مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع في باريس بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٦ ويعمل به اعتباراً من ٨/٨/١٩٧٧

تحريراً في ١١ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٧)

سماعيل فهمي

(١) تحدد قيمة قروض الخزانة العامة الفرنسية بربع القيمة المستحقة السداد لفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل مبالغ الدفعات المقدمة المسددة للموردين الفرنسيين والتي يشترط أن تساوى ربع قيمة السلع والخدمات التي من أصل فرنسي - ويجب ألا تقل الدفعة المقدمة عند التعاقد عن ١٠٪ من القيمة سالفة الذكر .

(ج) تغطي التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات والواجبة السداد بنسبة الثلاثة أرباع الباقية .

مادة ٤ - طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(١) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة قدرها ٣,٥٪ بالنسبة للالتزام القائم ويسدد خلال ٢٥ سنة على ٤٤ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٤٢ شهراً من تاريخ إجراء أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحتسب وتسدد في نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزي المصري نيابة عن الحكومة المصرية وبنك Crédit National نيابة عن الحكومة المصرية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض من الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٦ شهور عن بدء استخدام المعدات أو تسليم التجهيزات وفقاً لتصوص العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى .

ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التي تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضاً سعر الفائدة المستحق على هذه التسهيلات وهو السعر السائد عادة على مثل هذه التسهيلات ، مضافاً إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى الكوفاس .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هي الفرنك .

مادة ٥ - أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها في المادة (٢) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين في موعد غايته أول يونيو سنة ١٩٧٨

ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ ملايين فرنك .